

التضخم النقدي في النظرية الاقتصادية الحديثة

* للدكتور هاشم حيدر

مقدمة

لو عدنا الى تاريخ العلوم ، حقيقة كانت أو انسانية ، لرأينا ان تطور كل منها ونموه السريع او البطيء مرتبطان بصورة عضوية بالمشاكل المادية التي تطرح امامه على بساط الحياة الواقعية متطلبة الحل ، فالعلم الذي لا تعترض سبيله مشاكل واقعية يكون نموه بطيئا متاقلا . وعلى العكس ، العلم الذي يواجه دوما وابدأ مثل هذه المشاكل يكون سيره سريعا ثابتا . ان علم الاقتصاد ، بالرغم من حداثة سنة ، نسبة الى العلوم الاخرى ، قطع في فترة قرنين تقريبا شوطا تقدما لا بأس به وذلك بفضل المشاكل المادية المتتالية التي اعترضت سبيله .

علم الاقتصاد ، كما يعلم كل منا ، هو توءم للثورة الصناعية . هذه الثورة التي طرحت — أمام كثير من العلوم وبخاصة علم الاقتصاد ، الى جانب محاسنها — العديد من المشاكل الشائكة ، على رأسها مشكلة اليد العاملة ووضعها البائس في البلدان التي نشأت فيها وفيما بعد مشكلة زيادة الانتاج والازمات الاقتصادية المتولدة منها . وفي اثناء الحرب العالمية الاولى ، وفي السنوات التي أعقبتها مباشرة ، تنازع علم الاقتصاد والمشاكل النقدية لا سيما مشكلة التضخم النقدي . وعندما وصل الى الحرب العالمية الثانية ، نرى هذا العلم لا يزال يجابه المشكلة نفسها ، مفتشا عن الحل دون جدوى ، والآن ، ومنذ فجر السنوات الخمسين ، ينصب جهد الاقتصاديين في بلدان العالم كافة على مشكلة البلدان المسبوقة اقتصاديا وضرورة انمائها بيد ان هذه المشكلة الاخيرة لم تطمس مشكلة التضخم ، بل على العكس لقد التصقت بها . يعود السبب الى ان التضخم النقدي ، يعتبر عن حق في رأى أكثر الاقتصاديين ، ظل التنمية الاقتصادية . والمشكلة التي لا يزال مستعصيا على

* الدكتور هاشم حيدر ، أستاذ مساعد في العلوم الاقتصادية وحاصل على دكتوراه الدولة من جامعة باريس ١٩٦٠ .

علم الاقتصاد حلها هي : هل من الممكن تحقيق النمو الاقتصادي دون تأكل قيمة الوحدة النقدية ؟

اذن مشكلة التضخم النقدي ، التي سيطرت في السابق ، لا تزال الى الآن تمثل مكانة مرموقة في الادب الاقتصادي . لا يعود السبب في هذا الى مشاكل التنمية الاقتصادية فقط ، وانما الى ان التضخم أصبح يعتبر ، في النظرية الاقتصادية الحديثة ، مرضا عضالا مصابة به اقتصاديات العالم كافة ، وان اختلفت شدته من بلد الى آخر . فالبلدان الرأسمالية المتقدمة مصابة الآن بهذا المرض . وكذلك البلدان المسبوقة اقتصاديا بسبب بنيانها المفكك والسياسات الانمائية التي تطبقها تقاسى منه الامرين . وحتى البلدان الاشتراكية ذات الاقتصاد المتناسق المسير مركزيا لا تزال تعرف مرض التضخم ، وان كان يرتدى ثوبا آخر . فصفوف المستهلكين المتراصة التي تقف في الاتحاد السوفياتي وفي البلدان الاشتراكية المجاورة والبعيدة ، ساعات طوالا ، منتظرة أمام أبواب المتاجر والحوانيت ، ما هي في الحقيقة الا ظاهرة من ظواهر التضخم الرئيسية .

لهذه الاسباب مجتمعة رأينا من النافع ان نخص مشكلة التضخم النقدي بهذه المقالة المتواضعة . مشيرين الى ان التحليل سيقصر عمدا على الخطوط العريضة البارزة دون التعرض للجزئيات ، وذلك لضيق المجال .

سنتعرض اولا الى بعض التعاريف التي وضعت من أجل تحديد مفهوم التضخم . ننتقل بعد ذلك الى دراسة أسباب التضخم العامة . يتبع هذه النقطة تحليل لاشكال التضخم ، نولى بعدها عناية خاصة لظاهرة حدة أو سرعة التضخم لان خطورة هذه المشكلة متعلقة مباشرة بهذه الظاهرة . هذه هي النقاط التي سيقصر البحث عليها ، مع العلم انه توجد نقاط أخرى هامة تركناها جانبا مثل آثار التضخم وسياسة مكافحته .

(١) حول تعريف التضخم النقدي

بمجرد ما تفكر بتحديد مفهوم التضخم ، أي بوضع تعريف له ، نرى انفسنا منقادين ، بصورة مباشرة لذكر العبارة البليغة العميقة التي وردت في كتاب الاديب

الفيلسوف الفرنسي « بول فاليري P. Valery » حيث يذكر الكاتب ما معناه : « تكون كلمة ما ، عندما نسمعها او نستعملها في الكلام الشائع او عندما تكون منقولة في تيار جملة عادية ، في منتهى الوضوح والبساطة ، لا يولد فهمها أية صعوبة . ولكنها تصبح ، بصورة سحرية ، في غاية التعقيد تعبت بمجهودات التحديد والتعريف ، عندما نسحبها من التداول العادي لندرسها على حده قصد اعطائها مدلولاً علمياً دقيقاً » . تنطبق عبارة الفيلسوف الفرنسي هذه ، كل الانطباق ، على كلمة التضخم . هذه الكلمة التي ترددها اللسان ، بكل براءة وثقة ، آلاف المرات في المحادثات العادية كل يوم ، والتي تخيل الينا في غاية الوضوح والبساطة لا تحتاج الى أي شرح أو تفسير . ولكن لو سحبناها الآن من التداول العادي ووضعناها تحت المنظار العلمي ، لتحديد صفاتها وخصائصها ، تعترضنا عندئذ صعوبات جمة تحول دون ذلك . يعود السبب الى ان هذه الكلمة ، على الصعيد العلمي الصحيح ، ليست من البساطة والوضوح في مكان ، كما هو شأنها ، على الصعيد العادي . الدليل على ذلك ، هو ان علم الاقتصاد الى الآن لم يتوصل الى تحديد هذا المفهوم والقاء النور على صفاته كافة . تظهر لنا هذه الناحية من تعدد التعريفات التي وضعت حول هذا المفهوم ، والتي لم يتوصل واحد منها الى حصره وتحديد . يبدو لنا هذا القصور في علم الاقتصاد شيئاً طبيعياً . لانه بالفعل ، من الصعب المستحيل حصر مفهوم مثل مفهوم التضخم النقدي المركب والمثقل بالمعاني ضمن اطار عبارة مقتضبة . لهذا لن نلج كثيراً على هذه الناحية ، مكتفين بسرد بعض التعاريف على سبيل المثال فقط .

١ — التضخم النقدي هو : « كمية هائلة من النقود تطارد كمية قليلة من السلع » يعطينا هذا التعريف صورة صحفية جميلة عن التضخم ، ولكن مع الاسف ، لا يحتوي على أي شيء من التحليل العلمي .

ب — التضخم النقدي هو : « زيادة في كمية النقود عن كمية السلع ، تحدث هذه الزيادة في الزمن القصير ، ارتفاعاً شديداً في الاسعار » . وان كان هذا

التعريف يكتسب بالصيغة العلمية ، ولكنه يحتوى على نواقص واخطاء عديدة،
تظهر فيما بعد التعريفات التالية .

ج — التضخم النقدي هو : « اختلال بين العرض الكلى والطلب الكلى يؤدي الى
ارتفاع عام في الاسعار » . يصح في هذا التعريف القول الذي ذكرناه بصدد
التعريف الثانى .

د — يعرف الاقتصادي الفرنسي «لوبورقا» التضخم النقدي كما يلي :
«التضخم هو حركة تكاثفية في ارتفاع الاسعار ، تصدر ، خلال فترة
زمنية ما ، عن الصراع النقدي الذي تشنه الوحدات الاقتصادية قصد زيادة
دخلها أو رأسمالها الحقيقي ، في الوقت الذي تكون فيه الكمية الكلية
للأموال الجاهزة في الاقتصاد غير كافية لتشبع في الوقت نفسه هذه
المطالب» . يمتاز هذا التعريف حتما من التعريفات السابقة لاسباب عديدة
منها : انه وضع النقطة على أهمية العنصر السيكولوجى في سير الحركة
التضخمية . حيث ان الكاتب ، كما يظهر في التعريف ، يعزى سبب التضخم
الى السلوك السيكولوجى لمختلف الوحدات الاقتصادية . أى ان حركة
ارتفاع الاسعار التكاثفية ، تتولد من الصراع الذى تشنه هذه الوحدات —
نقابات عمال أو أرباب مشاريع — من أجل زيادة دخلها الحقيقي في الوقت
الذى نلاحظ فيه عدم كفاية العرض الكلى لاشباع هذه المطالب .

ه — أما التعريف الخامس والاخير فهو لاستاذ علم الاقتصاد في جامعة باريس
«جام James^٢» . يعتبر هذا التعريف ، أقرب الى الواقع من التعريفات
السابقة ، لانه يحتوى على عدة ميزات رئيسية كما سنرى . يقول الاستاذ
الفرنسى التضخم هو : « زيادة في تيار طلب الاموال الاقتصادية عن امكانات
عرضها . تولد هذه الزيادة ، في جسم الاقتصاد ، حركة ارتفاعية في الاسعار،
تستمر عبر الزمن مغذية نفسها بنفسها . كما تؤدي أيضا الى استنزاف
تدريجي للارصدة النقدية من القطع الاجنبي» . بالرغم من أن هذا التعريف

Le Bourva,

(١)

E. James : problèmes monétaires d'aujourd'hui.

(٢)

قد أهمل بعض النواحي الرئيسية ، مثل سبب أو اسباب التضخم ، لانه لم يبين لنا كيف يمكن ان يزداد تيار الطلب ، ولكنه في المقابل يحتوى على عدة نقاط ايجابية •

استعمل الكاتب عبارتي (تيار الطلب) و (امكانات العرض) • يعود السبب في ذلك الى انه يريد حتما ان يضيف صفة الديناميكية والاستمرار ، عبر الزمن على التضخم النقدي ، كذلك فان استعمال عبارة « زيادة في تيار الطلب » وليس العبارة التي كانت تستعمل في كثير من التعريفات السابقة « زيادة في كمية الكتلة النقدية » له أهميته العلمية أيضا • لان ، تحديد كمية الكتلة النقدية أمر صعب في كثير من الاحيان • هذا من جهة ومن جهة ثانية ، ان زيادة كمية الكتلة النقدية لا يمكن ان تؤثر في الاسعار الا اذا فسرت اولا بزيادة الطلب • لان من الممكن ان تقابل زيادة الكتلة النقدية ، في الوقت نفسه ، زيادة في حجم الاكتناز ، أى تحول كمية من النقود النشطة الى نقود خاملة ، عندئذ لا يمكن للاسعار ان تتحرك في الارتفاع •

يتضح من التعريف أيضا ان الظاهرة الرئيسية للتضخم النقدي هي حدوث حركة ارتفاعية في الاسعار • كلمة « حركة » لها مدلولها الخاص هنا ، لانها ترمي الى ادخال عنصر الزمن في حيز التحليل • ولان ارتفاع الاسعار — لكى يعتبر ظاهرة تضخمية — يجب أن يحدث بشكل حركة تستمر عبر الزمن • وكل ارتفاع في الاسعار لا يستمر فترة زمنية ما لا يمكن ان يعتبر ، بآية صورة من الصور ، ارتفاعا تضخميا •

من مستحدثات هذا التعريف هو انه ادخل ظاهرة جديدة في تعريف التضخم • هذه الظاهرة هي : الاستنزاف التدريجي للارصدة النقدية من القطع الاجنبى • يؤدي التضخم ، اذا استمر وقتا كافيا وبلغ درجة معينة من التوتر ، الى احداث عجز في ميزان المدفوعات • يسوى العجز طبعا باستعمال الارصدة من القطع الاجنبى ، الامر الذى يؤدي في النهاية الى استنزافها •

ليس بوسعنا الا ان نبدي شيئا من التحفظ تجاه هذه الظاهرة الاخيرة • يعود السبب الى ان التعريف ، حسب مفهومه الفلسفى ، يجب ان يقتصر على ذكر الصفات العامة الرئيسية التى تميزه عن غيره • فاذا نظرنا الى هذه الظاهرة لا يمكن ان

نعتبرها عامة ، وبعبارة أكثر وضوحا ، نحن لا نرى ان كل تضخم يجب ان يؤدي حتما الى اختلال ميزان المدفوعات والى استنزاف الارصدة من القطع الاجنبى ، كما هو الشأن فى ظاهرة ارتفاع الاسعار . هذا يعنى ، ان الحركة التضخمية يمكن ان تؤدي الى هذه النتائج كما يمكن ان تبقى عاجزة عن احداثها . يتوقف الامر فى ذلك ، على التركيب البنائى لكل بلد ، وبصورة خاصة ، على التركيب البنائى لتجارته الخارجية . لقد ادى التضخم النقدى فى فرنسا حوالى ١٩٥٧ الى هذه النتيجة فعلا . ولكن لو حولنا انظارنا نحو بلدان أخرى ، وبخاصة التى تعتمد فى تصديرها على مادة واحدة أو على عدد محدود من المواد الاولية ، مثل بعض البلدان المسبوقة اقتصاديا كبلدان أمريكا اللاتينية وليبيا والمملكة العربية السعودية والكويت والعراق لرأينا بالرغم من انها عرفت وتعرف التضخم النقدى ، ولكنها لم تصل الى النتيجة نفسها . يعود السبب ، كما ذكرنا آنفا ، الى التركيب البنائى لتجارتها الخارجية :
اولا : يتكون القسم الاكبر الساحق من حجم صادراتها الكلى ، من مادة واحدة او من عدد محدود من المواد الاولية ، كما هو عليه الشأن فى ليبيا ، اذ يمثل النفط حوالى ٩٨٪ من حجم الصادرات الكلى .

ثانيا : وهذا هو الامر الرئيسى الذى يجب ان يسترعى الاهتمام ، ان سعر هذه المادة او هذه المواد لا يحدد ولا يخضع اطلاقا لظروف السوق الداخلية ، حتى ولا الى ظروف السوق العالمية . وانما هو سعر احتكارى يحدد بصورة ارادية من قبل الشركات المستثمرة «بكسر الميم» .

ثالثا : ان ارتفاع الاسعار الذى يحدث فى السوق الداخلية لا ينعكس ، الا بنسبة تكاد تكون لا تذكر ، فى مكافآت عناصر الانتاج العاملة فى انتاج المادة او المواد المذكورة . لان هذه الاستثمارات المباشرة الاجنبية تعيش ، تقريبا بصورة شبه مغلقة ومستقلة عن بقية الاقتصاد الداخلى ، مشبعة اغلب حاجاتها من السوق الخارجية . وحتى لو فرضنا جدلا ، ان سعر هذه المواد يمكن ان يتحرك بالارتفاع فان هذا التحرك الارتفاعى ، ليس من المعقول ، ان يؤثر على حجم الطلب الكلى بسبب قلة مرونته . يوصلنا هذا التحليل مباشرة الى نتيجة هامة وهى ، ان اسعار هذه المواد الاولية

المخصصة للتصدير هي مستقلة عن بقية الاسعار الداخلية ، وان الحركة التضخمية التي تنتشر في السوق الداخلية لا يمكن ان تعدى اسعار المواد المذكورة .

رابعا : ان ارتفاع الاسعار في السوق الداخلية يقتصر اذن على اسعار السلع الاخرى المصدرة . وبما ان قيمة هذه السلع نسبة الى قيمة الصادرات الكلية هي ضئيلة للغاية ، حتى اننا نستطيع ان نسميها هامشية ، فليس من المعقول اذا ، ان يؤدي ارتفاع اسعارها وتناقص كمياتها المصدرة الى احداث عجز في ميزان المدفوعات وفيما بعد الى استنزاف الارصدة النقدية من القطع الاجنبى . يشهد المثال الليبى بصحة ما ذكرنا .

لهذه الاسباب ، لا نرى ضرورة الى ادراج هذه الظاهرة ضمن ظواهر التضخم النقدي العامة ، لانها تظهر في بعض الاوضاع ولكن ، في المقابل ، لا تظهر في اوضاع أخرى ، ومن المعلوم ان التعريف يجب ان يقتصر على الصفات العامة الشائعة . لا نرى طائلا في سرد الاكثر من التعريفات ، لانها متشابهة والفارق بينها يعود الى ان كلا منها يميز ناحية دون الاخرى ، او يلح على ظاهرة معتبرا اياها اساسية تاركا الاخرى يقينا منه انها ثانوية . لذا ننتقل الآن الى دراسة أسباب التضخم النقدي .

(٢) اسباب التضخم النقدي

نستطيع القول بكل تأكيد ، بصدد هذه النقطة ، ان نظرية التضخم الحديثة قد حققت تقدما مرموقا نسبة الى النظريات التقليدية . كان ينظر في السابق الى التضخم كمرض عارض ، ينتاب جسم الاقتصاد اذا توفرت بعض الشروط المعينة . مثلا ترى النظرية الكمية للنقود ان التضخم يتولد من ازدياد كمية النقود في التداول . أما « فيكزل Wickzell » فيرى ان التضخم يظهر عندما يحدث اختلال بين معدل الفائدة النقدي وبين المعدل الحقيقي . عندما يرتفع ، لسبب من الاسباب ، معدل الفائدة الحقيقي الى ما فوق مستوى معدل الفائدة النقدي ، تدخل الاسعار في حركة تكاثفية ارتفاعية تؤدي مباشرة الى التضخم . أما التضخم في نظرية (كينز)

الشهيرة «الفجوة التضخمية» فينتج من ازدياد الاتفاق العام وبقاء انتاج السلع الاستهلاكية في مستواه الراهن • يفيد كل هذا ان التضخم ، كما اشرنا آنفا ، هو عبارة عن حدث عارض يظهر من توفر بعض الظروف ويزول بزوالها • وجهة النظر هذه انقلبت رأسا على عقب ، حيث تعتقد النظرية الحديثة ان التضخم ، أو لنقل خطر التضخم ، هو مرض مزمن وموجود دائما في جسم الاقتصاد ولكن بصورة كامنة • اذا توفرت بعض الظروف ، كما سنرى ، برز هذا الخطر من مكانه منقلبا الى حركة تضخمية عامة ، تشمل النشاط الاقتصادي • واذا لم تتوفر بقى كامنا في مقره متربعا توفرها • تسمى النظرية الحديثة ، هذا الخطر الدائم الكامن ، توترا تضخميا ، تميزا له عن التضخم العام • يوصلنا هذا القول الى نقطة هامة وهى : ان دراسة أسباب التضخم النقدي أصبحت مرتبطة ، بصورة عضوية ، بدراسة التوتر التضخمى • لان التضخم فى رأى النظرية الحديثة ، يتولد من بروز هذا الخطر الكامن وانتشاره فى جسم الاقتصاد بكامله •

سنحاول الآن تحديد مفهوم التوتر التضخمى ، ونرى بعد ذلك الشروط التى يجب توفرها لينقلب التوتر الى تضخم عام ، وأخيرا ، سنسعى الى تعيين بعض الاماكن التى يمكن ان يختبئ فيها •

تقول النظرية الحديثة ان التوتر التضخمى هو : اختلال جزئى بين العرض والطلب كامن فى بقعة محدودة من جسم الاقتصاد • مثالا على ذلك ، نقص بعض المواد الغذائية أو عدم كفاية بعض المواد الأولية الاساسية ، أو ارتفاع ارباح أو دخول بعض الفئات الاجتماعية بصورة غير اعتيادية • بدأنا نرى الفارق الاساسى بين مفهوم التوتر التضخمى وبين مفهوم التضخم العام كما عرفناه سابقا • الاول ، هو جزئى أى محصور فى بقعة معينة من البنيان الاقتصادى أما الثانى ، فهو عبارة عن حركة عامة فى ارتفاع الاسعار • لنوضح هذه النقطة أكثر من ذلك •

التضخم النقدي كما رأينا فى التعاريف السابقة ، هو عبارة عن اختلال عام بين تيار الطلب الكلى وبين امكانات العرض الكلية ، لنترك الآن طريقة التحليل الكلية ونستعمل الطريقة الجزئية • نفرض اولاً انه لا يوجد تضخم نقدي ، أى أن

التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي محقق • بيد ان هذا التوازن الكلي لا يتناقض أبدا مع وجود بعض الاخلالات الجزئية ضمنه • من أجل البرهنة على ذلك لنأخذ العرض الكلي ولنقم بتجزئته • نستطيع بصورة عامة ، تقسيم الانتاج الى قسمين رئيسيين ، أولا انتاج السلع والخدمات على مختلف أنواعها ثانيا انتاج المعدات الانتاجية • ولكن كل قسم يمكن ، لا بل فعليا يقسم الى اقسام متعددة • يوجد في القسم الاول المواد الغذائية من أصل حيواني ومن أصل زراعي والسلع المصنوعة الملابس والادوات المنزلية والسيارات والسلع الترفية والخدمات الطبية وخدمات التأمين والنقل والمصارف • الخ ، بعد هذا التقسيم ، نستطيع ان نرى انه من الطبيعي ، بالرغم من تحقيق التوازن الكلي ، وجود بعض الاختلالات الجزئية في بعض المناطق ، أى في بعض الاسواق مثل سوق المواد الغذائية أو سوق المواد الأولية ، أو الخدمات ، الامثلة على ذلك عديدة متوفرة • في فرنسا ، بعد الحرب العالمية الثانية وفي سنة ١٩٤٩ ، بالرغم من ارتفاع العرض الكلي الى مستوى الطلب الكلي نوعا ما ، كان يوجد كثير من الاختلالات الجزئية ، مثل اختلال عرض وطلب منازل السكن واختلال عرض وطلب المواد الغذائية • يولد التوتر ، في المنطقة التي يظهر فيها ارتفاعا في الاسعار • أصبح الامر الآن متعلقا بهذا الارتفاع ، وبعبارة ادق ، بقدرة هذا الارتفاع أو بعدم قدرته على الانتشار في جسم الاقتصاد بكامله • اذا توفرت بعض الشروط انتشر هذا الارتفاع الجزئي منقلبا الى ارتفاع عام ، واذا لم تتوفر بقي محصورا في مكانه • ما هي هذه الشروط •

أولا ، يجب أن تكون وتبقى القوى الشرائية في مستوى مرتفع من الغزارة • يظهر هنا الدور الرئيسي الذي يمكن ان تلعبه المصارف ، وخاصة اذا تساهلت في منح الائتمان •

ثانيا ، يجب أن يكون الانتاج ، بصورة عامة ، قليل المرونة أى غير قادر على الازدياد • أو على الاقل لا يستطيع ان يزداد بسرعة تتناسب مع سرعة ازدياد الانفاق ، أو لنقل ، لا يمكن أن يزداد الا بتكاليف متزايدة •

ثالثا ، يجب إعادة انفاق الدخل الجديد الموزع ، وكلما كانت سرعة إعادة

انفاق هذا الدخل أكبر ، كلما كان ميل الاسعار الى الارتفاع أقوى • اذا توفرت هذه الشروط يمكن أن ينقلب التوتر الى تضخم عام ، واذا لم تتوفر بقى محصورا في البقعة التي ولد فيها •

يتضح من التحليل الذى قدمناه ، ان التوتر يمكن ان يظهر في أماكن متعددة مختلفة • لذا يبدو لنا من العسير حصر وتحديد هذه الأماكن • بيد ان هذا لا يمنع ، انه من الممكن تعيين بعض المناطق التي من المعتاد ان يظهر فيها •

(١) يمكن ان يتولد التوتر التضخمى من زيادة الانفاق الحكومى وخاصة الانفاق غير المنتج • كما جرى اثناء الحرب الاولى والثانية •

(٢) كما يمكن ان ينشأ من تساهل المصارف ، على مختلف أنواعها ، في منح الائتمان •

(٣) تؤدي المبالغة في الانفاق الاستهلاكى الى احداث التوتر • يلاحظ هذا الامر حاليا ، في كثير من البلدان المسبوقة اقتصاديا ، التي اكتشفت فيها ثروات جديدة •

(٤) اذا كان التوتر يمكن ان يتولد من المبالغة في الانفاق الاستهلاكى ، يمكنه ان يتولد أيضا من الزيادة في الانفاق الاستثمارى ، خاصة الاستثمار ذو المردود غير المباشر • تخصص البلدان المسبوقة اقتصاديا القسم الاكبر من حجم استثمارها الكلى لبناء قاعدة الجهاز الاقتصادى •

(٥) وأخيرا يمكن أن يتولد التوتر التضخمى من نقصان بعض المواد الغذائية أو الاولى أو غيرها • أدت حرب السويس في عام ١٩٥٦ الى احداث توتر هائل في بعض البلدان الاوروبية وخاصة فرنسا ، بسبب توقف تصدير النفط اليها •

يستخلص من كل ما ذكر ان التوتر التضخمى هو عبارة عن مرض عضال موجود بصورة مستمرة في جسم كل اقتصاد • اذ ليس من المعقول اطلاقا ان يتساوى عرض وطلب كل نوع من أنواع السلع والخدمات • فهناك دائما نقص — هذا لا يمنع انه يمكن ان يوجد فائض نصبح عندئذ أمام التوتر التضمرى ، في بعض

المواد الغذائية أو الأولية أو المصنوعة أو بعض الخدمات كما يمكن ان يوجد زيادة في ارباح ودخول الفرق الاجتماعية ، أو في الاتفاق الحكومي او الاستثمارى أو الاستهلاكى . لهذا ، نرى ان دراسة التوتر التضخمى ترتدى أهمية قصوى في النظرية الحديثة . لأنها تسمح لنا بتعيين المناطق التى يمكن ان ينبثق منها التضخم العام . هذه ناحية أساسية نسبة الى سياسة مكافحة التضخم ، لان مكافحته وهو جزئى أسهل بكثير من مكافحته عندما يصبح عاما يشمل النشاط الاقتصادى بكامله .

الى جانب هذا السبب الرئيسى للتضخم ، الذى يفسر بزيادة الطلب الكلى المتأتية من أصل توترى ، توجد اسباب أخرى أو مصادر أخرى لم تكن معروفة من قبل . يعود فضل اكتشافها الى النظرية الحديثة . أهم هذه المصادر الجديدة هى : أولا التضخم الحقيقى أو التضخم بالتكاليف ، ثانيا التضخم المستورد .

أ - التضخم الحقيقى أو التضخم بالتكاليف

عرفت نظرية التضخم فى العقد المنصرم تقريبا ، كثيرا من الافكار الجديدة التي لاقت رواجا منقطع النظير بين علماء الاقتصاد . ترتأى علينا هذه الافكار الجديدة التمييز بين نوعين من أنواع التضخم: الاول هو التضخم بالطلب (Demand Inflation) أى التضخم الذى يحدث من جراء وجود فائض فى تيار الطلب الكلى عن امكانات العرض الكلية، الثانى هو التضخم الحقيقى أو التضخم بالتكاليف (Cost Inflation) أى التضخم الذى يحدث من جراء ارتفاع تكاليف الانتاج ، وخاصة الاجور ، الى ما فوق مستوى ارتفاع الانتاجية .

عرف العالم ولا يزال يعرف وبخاصة القسم المتقدم منه ، منذ مطلع السنوات الخمسين ، نوعا من التضخم يختلف كل الاختلاف ، بالنسبة الى طبيعته وحدته وانتظام سيره الارتفاعى ، عن التضخمات النقدية التى حدثت خلال الحرب العالمية الاولى وفى الفترة التى عقيبتها وخلال الحرب الثانية . كان يبلغ ارتفاع الاسعار اثناء التضخمات هذه ، فى فترة قصيرة ، درجة مخيفة . مثلا ، لقد اضطرت الحكومة الالمانية ، بعد التضخم الحاد الذى جرى فى بلدها بين ١٩٢٢ - ١٩٢٣ ، الى استبدال الوحدة النقدية باخرى جديدة لانها فقدت كامل قيمتها . أما لو نظرنا الآن الى

تضخم السنوات الخمسين ، فنرى انه لم يصل اطلاقا الى هذا المستوى في ارتفاع الاسعار . ففي الولايات المتحدة الامريكية يتراوح ارتفاع الاسعار في العام بين ٣ و ٤٪ تقريبا . وفي فرنسا لقد ارتفعت الارقام القياسية للاسعار في عام ١٩٦٠ بنسبة ٣٠٪ ، وفي عام ١٩٦١ بنسبة ٤٦٪ ، وفي عام ١٩٦٢ بنسبة ٤٠٪ ، وفي عام ١٩٦٣ بنسبة ٥٣٪ ، وفي عام ١٩٦٤ بنسبة ٣٦٪ ، وفي عام ١٩٦٥ بنسبة ٣٥٪ .

نرى من خلال هذه الارقام ، ان الاسعار في فرنسا ارتفعت ، في غضون خمسة أعوام بحوالي ٢٠٪ . اذا البون شاسع ، بين نسبة ارتفاع الاسعار في التضخمات السابقة والتضخم الراهن الآن ، كما رأينا ، قلما تتعدى نسبة الارتفاع في العام ٥٪ ، أما في السابق فكانت تفوق هذه النسبة ، في بعض الاحيان ٦٠٪ .

لنحاول الآن بعد هذه المقدمة البسيطة ، تحديد هذا المفهوم اى التضخم بالتكاليف ، ورؤية اسبابه ، وتعداد الفوارق التي تميزه عن النوع الاول اى التضخم بالطلب ، وتساءل أخيرا هل يوجد بالفعل منفعة علمية للتمييز بين النوعين ؟

أولا ، يقصد بالتكاليف ، في هذا المضمار ، مكافآت عنصر العمل بصورة خاصة ، بيد ان هذا لا يمنع ، من ان ارتفاع قيمة المواد الاولية او معدل الضرائب يمكن أن يؤدي بدوره أيضا الى احداث هذا النوع من التضخم . ثانيا ، ان كلمة « ارتفاع التكاليف » هي نسبية هنا ، أى نسبة الى ارتفاع الانتاجية . هذا يعنى ، لكي يعتبر ارتفاع التكاليف تضخما ، يجب أن تكون نسبة ارتفاعها وخاصة مكافآت العمل ، أكثر من نسبة ارتفاع الانتاجية . أما اذا ارتفعت التكاليف ، ولكن بنسبة أقل من نسبة ارتفاع الانتاجية ، فلا يمكن عندئذ ان يحدث التضخم . اذن يبدو لنا ، ان الامر متعلق بالاختلال الذي يمكن أن يحصل بين سرعة سير النسبتين . والآن لكي نعطي فكرة اوضح عن هذا النوع من التضخم ، نلجأ اولا الى القول التالي وبعده الى الصورة التالية : اذا كان يمكن للاسعار ان تشد او تسحب الى الاعلى من قبل الطلب الاستهلاكي ، يمكنها في المقابل أيضا ، ان تدفع او ترفع الى الاعلى من قبل ضغط التكاليف . لنشبه الاسعار بقطار في حالة سير ، يمكن

لهذا القطار أن يكون مسحوبا من الامام بقاطرة طلب الاستهلاك ، كما يمكن ان يكون مدفوعا من الورا بقاطرة التكاليف •

يرجع سبب هذا الشكل من التضخم أى التضخم بالتكاليف ، حسب رأى الكثير من الاخصائيين ، الى التغير الذى طرأ على تحديد هدف أو أهداف السياسة الاقتصادية • كل منا يعلم ، انه بعد ظهور نظرية «كينز» العامة برز الى حيز الوجود هدف جديد لهذه السياسة ، سرعان ما أحلت المكانة الاولى من اهتمام كافة الاوساط ، سياسية كانت أم اقتصادية • هذا الهدف هو تحقيق العمالة الكاملة وتحسين وضع اليد العاملة على الصعيد الاجتماعى والمادى • وبالفعل سعت صادقة ، كثير من الحكومات الى تطبيق سياسات معينة لبلوغ الهدف المذكور • بيد انه كان من نتائج تطبيق هذه السياسة ارتفاع معدل الاجور ، وخاصة الاجور الاجتماعية • ومن المعلوم ان عنصر العمل هو من عناصر الانتاج الاساسية ، فارتفاع معدل دخله ادى الى ارتفاع التكاليف الانتاجية وارتفاع التكاليف ادى الى ارتفاع الاسعار •

ولكن التكاليف لا تقتصر فقط على عنصر العمل ، بل يوجد الى جانبه عناصر أخرى ، مثل مكافأة رأس المال وسعر المواد الاولية والضرائب • ان هذه العناصر وخاصة الاخير منها ، ساهمت بدورها فى ارتفاع التكاليف • كل منا يعلم ، ان نشاط الحكومة لم يعد مقتصرا كما كان فى السابق ، على الاعمال الادارية والعسكرية وانما تعداها الى النواحي الانتاجية ؛ الامر الذى ادى مباشرة الى زيادة موارها وخاصة الضرائب •

بعد تحديد مفهوم التضخم بالتكاليف ورؤية أسبابه لننتقل الآن الى ذكر الفوارق الموجودة بينه وبين التضخم بالطلب •

يبدو لنا اولاً ، ان الفارق الاساسى الذى يمكن الاعتماد عليه ، للتفريق بين النوعين ، يعود الى الاسبقية فى ارتفاع الاسعار أو فى ارتفاع التكاليف فى توليد الحركة التضخمية • يكون هناك تضخم بالطلب اذا سبق ارتفاع الاسعار ارتفاع التكاليف ، وبخاصة معدل الاجور • ويكون العكس ، اى تضخم بالتكاليف ، اذا

سبق ارتفاع التكاليف ارتفاع الاسعار • ويذكر الاقتصادي الشهير (روى هارود Roy Harrod) من جهته ، ان التضخم بالطلب يؤدي الى ارتفاع الاسعار الى ما فوق مستوى التكاليف ، بينما يؤدي التضخم بالتكاليف ، في نفس الوقت الى ارتفاع التكاليف والاسعار •

يتعلق الفارق الثاني بنسبة ارتفاع الاسعار كما رأينا آنفا • حيث ان نسبة ارتفاع الاسعار في التضخم بالتكاليف قلما تتعدى ٥٪ ، ولكن قد تبلغ هذه النسبة في التضخم بالطلب أرقاما مخيفة • ادى هذا الفارق الثاني المتعلق بسرعة الارتفاع ، الى التفريق بالتسمية ، وهكذا أصبحنا نسمي النوع الاول بالتضخم الزاحف بينما نسمي الثاني بالتضخم الجامح •

الى جانب هذين الفارقين يوجد فارق ثالث متعلق بالفترة الزمنية • كانت التضخمات الاولى فترية أى تحصل خلال فترة زمنية ما ، سنة مثلا ، ثم تزول • أما تضخم السنوات الخمسين أى التضخم بالتكاليف ، فهو تضخم دائم مستمر • والدليل على ذلك ، ان الاسعار لا تزال تسير في الارتفاع ، بصورة منتظمة متواصلة ، منذ مطلع السنوات الخمسين الى ايامنا الراهنة وان يكن بنسبة طفيفة •

وأخيرا حسب رأينا الخاص ، يوجد فارق جوهري بين النوعين ، يرتبط بالعنصر السيكلوجي • يظهر في التضخمات الحادة الجامحة دائما ، اضطراب نفساني عند كافة الوحدات الاقتصادية • يتمثل هذا الاضطراب أولا بالفرار أمام النقد ، أي بتحويله فورا الى اشياء عينية أو الى ذهب أو الى قطع أجنبي • ثانيا يسير الطلب وراء السلع والخدمات بصورة عشوائية أى دون قياس أو ترتيب بالنسبة للنوع والكمية والزمن • أما في التضخم الزاحف أى التضخم بالتكاليف فلا تظهر هذه الاضطرابات ، هذا يعنى أن الشعب لا يفقد الثقة بنقده الوطني •

لاقت هذه الفكرة الجديدة ، أى التضخم بالتكاليف رواجاً منقطع النظير عند الكثير من مشاهير الكتاب ، وحتى عند المنظمة الدولية التي خصتها بدراسة عامة بيد انه بالرغم من هذا الرواج ، لا نرى فائدة كبرى للتمييز بين النوعين • لان نظرية

التضخم بالتكاليف منفردة ، لا يمكنها بآية صورة من الصور ، تفسير الحركة التضخمية كما عرفناها آنفا . للدلالة على ذلك نكتفى بتقديم بعض الحجج .

(١) يؤدي كل ارتفاع في التكاليف ، وبخاصة اذا كان ارتفاعا في معدل الاجور ، الى ارتفاع الطلب عاجلا أو آجلا . لماذا ، لان العمال يلجأون حتما ، عندما تزداد أجورهم أى دخلهم ، الى زيادة انفاقهم على السلع الاستهلاكية . يصبح ، في مثل هذا الوضع ، من الصعب الحكم الى أى عنصر يعود ارتفاع الاسعار ؟ أيعود يا ترى الى ارتفاع التكاليف الاولى ، او الى ارتفاع حجم الانفاق المتولد منه ؟ يبدو لنا ، ان الجواب يجب التفتيش عنه في تضامن العنصرين . لأنه يجب ان تتساءل لا لماذا يريد البائعون والمنتجون رفع اسعارهم ؟ ان ارتفاع التكاليف كاف وحده للاجابة عن ذلك ، وانما كيف يستطيع هؤلاء البائعون والمنتجون رفع اسعار مبيعهم ؟ امكانية رفع اسعار المبيع فعليا ، لا يمكن ان تحقق الا بازدياد مقدار الانفاق أى بزيادة حجم الطلب ، وان كان السبب يعود الى ارتفاع التكاليف .

(٢) ذكرنا في التعريف الأخير ، أن التضخم هو عبارة عن حركة ، وكلمة حركة ، كما اشرنا آنفا ، تفيد الاستمرار عبر الزمن . وصفة الاستمرار هى من صفات التضخم الرئيسية . اذا فقدنا يصبح التضخم توترا لا اكثر ولا أقل . اذا نظرنا الآن الى فكرة التضخم بالتكاليف ، نرى انها لا يمكن ان تفسر ارتفاع الاسعار الا خلال فترة زمنية قصيرة محدودة . أما امتداد هذه الحركة الارتفاعية في الاسعار وسيرها التصاعدي عبر الزمن ، لا يمكن ان نعللها الا اذا ادخلنا عنصر الطلب في حيز التحليل . نخلص من كل هذا الى القول : ان التضخم بالتكاليف ، هو دائما وابدأ ، مقرون بالتضخم بالطلب ، ولا يمكن ان نشرح الحركة التضخمية استنادا الى العنصر الاول فقط .

(٣) يحق لنا ان تتساءل الآن ؟ ألا تخفي نظرية التضخم بالتكاليف في حناياها فكرة باطنية ، ترمى الى تطبيق سياسة معينة من أجل مكافحة التضخم النقدي تختلف عن السياسات النقدية مثل رفع معدل الفائدة ! هذا يعنى ان هذه النظرية ترى

ان سبب التضخم يعود الى ارتفاع الاجور اذن ، من البديهي اذا اردنا مكافحته يجب ان نطبق سياسة تحد من ارتفاع معدل الاجور وبالتالي من قوة نقابات العمال .

اعتدنا في علم الاقتصاد ، ربما من تأثير المدرسة الكلاسيكية او من رغبتنا في تبسيط الواقع قصد فهمه ، ان ندرس النظرية الاقتصادية ، أولا في اقتصاد مغلق . بعد ذلك نعيد دراسة النظرية نفسها ولكن في اقتصاد مفتوح على الخارج . عندما درسنا أسباب التضخم النقدي ، ارجعنا هذه الاسباب الى زيادة الطلب أو الى ارتفاع التكاليف . هذا يعنى صراحة ، اننا درسنا هذه الناحية في اقتصاد مغلق . ولكن لو فتحنا الآن هذا الاقتصاد المغلق ليتصل بالخارج ، نرى انه يوجد مصدر آخر للتضخم . لهذا أصبحنا الآن نتكلم عن التضخم المستورد .

ب - التضخم المستورد

منذ ان وجد عالمنا الى الآن ، لم تعش اقسامه بصورة منعزلة بعضها عن بعض وانما كانت دائما وأبدا مستمرة الاتصال ، هذا شيء طبيعي لا بل حتمي ، لانه لا يستطيع بلد ما ، مهما بلغت مقدراته وثرواته ، ان يعيش في بوتقة مغلقة كافيا ذاته بذاته . يجرى اتصال البلدان بوساطة قنوات معينة منها ، تصدير السلع والخدمات على مختلف أنواعها وحركات رؤوس الاموال الطويلة والقصيرة الاجل على حد سواء . توصلنا هذه النقطة الى نتيجة بديهية وهى : ان وضع كل بلد الخاص ، يؤثر ويتأثر بوضع البلدان الاخرى . يفيد هذا ، ان التغيرات الاقتصادية التى تحدث فى بلد ما أو فى الخارج ، لا تبقى منحصرة فى المنطقة الجغرافية التى حصلت فيها ، وانما تتعداها الى المناطق الاخرى . مثالا على ذلك ، الزيادة التى تحصل فى حجم استيراد بلد ما ، لسبب من الاسباب ، ما هى بالفعل الا زيادة فى حجم صادرات بلد أو بلدان أخرى . وزيادة التصدير ، كما نعلم ، لها تأثير فعال فى البنيان الاقتصادى بكامله . وكذلك تناقص حجم استيراد بلد ما هو فى الحقيقة الا تناقص فى حجم تصدير بلد أو بلدان أخرى ، وتناقص التصدير له تأثير بدوره . اذا ، التأثير والتأثر بالخارج هو شيء طبيعى ، ولكن الشيء الذى يختلف من بلد الى آخر هو درجة

التأثير والتأثر • يتوقف هذا الامر على ما نسميه «معامل التبعية» أي نسبة التجارة الخارجية الى الدخل القومي • فهناك بلدان شديدة التأثر بالخارج أي ان معامل التبعية فيها مرتفع للغاية • مثل ، بريطانيا وهولندا وكثير من البلدان المسبوقة اقتصاديا • يوجد ، في المقابل ، بلدان قليلة التأثر بالخارج ، أي معامل التبعية فيها ضعيف بعض الشيء مثل ، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية • بيد ان هذا الامر ، لا يتوقف فقط على أهمية معامل التبعية ، وانما مرتبط أيضا بالتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية ، من حيث الاتساع والضييق • وكلما كان تعامل بلد ما ، على صعيد التجارة الخارجية ، محصورا في عدد قليل من البلدان أو في بلد واحد ، كلما كانت درجة تأثره بالخارج أكبر • وكلما كان تعامله هذا منتشرا في عدد كبير ، كلما كانت درجة تأثره أقل •

على كل لا نرى طائلا في الاسهاب في هذا المضمار ، لان المعرفة المتعلقة به معهودة لدى الجميع • لكننا نعمدنا الاشارة اليها لتعلقها بالمشكلة التي نحن بصدددها • اذا كان التضخم النقدي الآن ، منتشرا في بلدان العالم كافة ، يعود الفضل في ذلك بلا ريب الى العلاقات الخارجية التي لعبت الدور الاساسي في نشره وتعميمه ، أي في نقل جرثومته من مكان الى مكان • يعني هذا ، ان بلدا ما يمكن أن يصاب بالتضخم النقدي من خلال علاقاته الخارجية • كما يعني أيضا ان جرثومة التضخم تنتقل من بلد الى آخر ، أي يمكن لمرض التضخم ان يستورد • اذن ، نرى أنفسنا الآن أمام ناحيتين مختلفتين : الاولى ، نفرض انه لا يوجد أية حركة تضخمية في الخارج هل يمكن أن يصاب بلد ما بهذا المرض من خلال علاقاته التجارية؟ الثانية ، نفرض انه يوجد تضخم في الخارج هل يمكن ان تنتقل عدواه الى بلد صحيح من جراء نفس العلاقات ؟

الفرض الاول : عدم وجود تضخم في الخارج • مما لا ريب فيه ، ان اختلال ميزان المدفوعات ، في الاتجاهين الايجابي والسلبي ، يمكن ان يحدث اختلالا تقديا في الداخل وهذا ما تثبته الأحداث الواقعة • ولكن ، هل يحصل الاختلال النقدي الداخلي من جراء حدوث فائض في ميزان المدفوعات او من جراء حدوث عجز فيه ؟

نعتقد ان كلا من العنصرين ، الفائض والعجز ، يمكن ان يولدا التضخم ، استنادا الى أسباب مختلفة •

نظن دائما ، بسبب نظرتنا السطحية الى هذه المشكلة ، ان فائض ميزان المدفوعات هو الذى يولد التضخم وليس العجز • يعود السبب فى ذلك ، الى ان فائض ميزان المدفوعات يؤدى ، عاجلا أو آجلا ، الى دخول كمية جديدة من الاموال الخارجية • توزع هذه الاموال طبعا ، بشكل دخل اضافى ، الامر الذى يؤدى الى زيادة القوى الشرائية ، وفيما بعد الى ارتفاع الاسعار • وحتى اذا لم يفسر هذا الفائض بدخول اموال جديدة ، وانما بدخول كمية من الذهب او القطع الاجنبى ، فلا يتغير فى الامر شئ • لماذا ، لان كمية الذهب او القطع الاجنبى تستعمل فى غالب الاحيان كقاعدة لاصدار كمية جديدة من النقد الوطنى • أى اننا نصل الى النتيجة نفسها ولكن بصورة غير مباشرة •

لا يبدو لنا هذا التحليل صحيحا فى الازمات جميعها • دليلنا على ذلك هو ان كثيرا من البلدان المتقدمة ، ذات الاقتصاد المندمج والنقد الصحيح ، عرفت فائضا فى موازين مدفوعاتها • ولكن لم يؤد هذا الفائض ، كما يريد التحليل المذكور ، الى ارتفاع الاسعار الداخلية واحداث التضخم • لان الفائض فى موازين مدفوعات هذه البلدان يعقم فى كثير من الاحيان • كأن يقرض البلد صاحب الفائض الخارج بقيمته ، كما كانت تفعل بريطانيا فى القرن التاسع عشر ، وكما تفعل البلدان الاوروبية فيما بينها الآن • هذا يعنى ، ان الفائض هنا لا يفسر بدخول اموال جديدة ، وانما بزيادة دين البلد قبل الخارج •

واذا فسر الفائض بدخول كمية من القطع الاجنبى ، فان هذه الكمية لا تستعمل غالبا قاعدة لاصدار نقود وطنية جديدة ، وانما تستعمل لتكوين احتياطي يخصص للحد من مضاربة النقد الوطنى او لتثبيت قيمة هذا النقد اذا اقتضت الحاجة • واخيرا يمكن ان يكون هذا الفائض صادرا عن فيض حقيقى فى الاتاج • نرى انه فى هذه الاحوال لا يمكن ان يؤدى الفائض الى ارتفاع الاسعار وفيما بعد الى التضخم النقدى •

إذا كان الفائض في ميزان المدفوعات ، كما رأينا آنفا ، من الصعب ان يؤدي الى احداث التضخم النقدي في البلدان المتقدمة يبدو لنا في المقابل ، ان العجز قادر على ذلك . تفيد كلمة عجز اولا ، وبخاصة في الميزان التجاري ، ان البلد يعيش الى حد فوق مستواه أى انه يستهلك اكثر مما ينتج ، لذا هو بحاجة الى الخارج لاشباع الفائض في استهلاكه . اذا استمر العجز الآن مدة من الزمن ، وهذا شرط أساسي ، فمن الاكيد عندئذ ان يؤدي الى احداث التضخم . لان العجز يجب ان يسوى بطريقة ما فاذا فرضنا الآن ، وهذا فرض واقعي ، ان البلد ، لسبب استمرار العجز ، استنزف ارسدته من القطع الاجنبي وسائر مصادر الاقتراض من الخارج ، فانه يضطر عندئذ ، وهذا هو السبيل الوحيد الذي يبقى امامه ، الى زيادة عرض نقوده في سوق الصرف بغية الحصول في المقابل على القطع الاجنبي لتسوية العجز المذكور . وهذا يؤدي الى انخفاض قيمتها في السوق المذكورة ، ثم الى ارتفاع اسعار السلع المستوردة ، لا سيما المواد الاولية ، الامر الذي يحدث فيما بعد ارتفاعا عاما في اسعار البلد المعنى . هذا من جهة ومن جهة ثانية ، يؤدي هذا الانخفاض الى زيادة الطلب الخارجى على منتجات البلد المذكور . وبما ان البلد يوجد غالبا في وضع لا يسمح له بزيادة انتاجه فان النتيجة تكون حتما ، ارتفاع اسعار السلع المصدرة أولا وفيما بعد ارتفاع اسعار سائر السلع والخدمات . كما انه يجب الا ننسى اطلاقا ، ان انخفاض قيمة النقد في سوق الصرف يؤدي مباشرة الى فقدان الثقة به ، لذا يسارع الافراد للتخلص منه ، أما بتحويله الى ذهب او الى قطع أجنبي او الى اشياء عينية ، الامر الذي يسهم بدوره ، وبصورة فعالة في ارتفاع الاسعار .

يتعلق هذا التحليل العام ، الذي اوردناه ، بالبلدان المتقدمة ذات البنيان المندمج . ولكن عندما تنتقل الآن الى البلدان المسبوقة اقتصاديا ذات البنيان المفكك ، نرى ان الامر يزداد خطورة . حيث يبدو لنا ان هذه البلدان هي عرضة للتضخم في كلتا الحالتين ، أى في حالة حدوث عجز أو فائض في ميزان مدفوعاتها . بالنسبة الى العجز فان التحليل الذي اجريناه والذي قلنا انه ينطبق على البلدان المتقدمة ، فهو ينطبق بقدر على البلدان المسبوقة اقتصاديا . بيد ان الاختلاف بين الوضعين ينشأ من حدوث الفائض .

رأينا ان الفائض في ميزان مدفوعات البلدان المتقدمة من الصعب ان يؤدي الى توليد التضخم للأسباب التي ذكرت ، أما في البلدان المسبوقه الامر يختلف كثيرا . فلو فرضنا الآن انه حصل فائض في ميزان مدفوعات احد هذه البلدان ، بسبب محصول غزير من المواد الزراعية ، أو بسبب زيادة الطلب على مواده الأولية ، كما حدث أثناء الحرب الكورية لوجب ، ان يفسر هذا الفائض بزيادة حجم الانفاق العام . لماذا ، لانه ليس من المعقول اطلاقا ان يستعمل البلد المعنى قيمة الفائض في اقراض الخارج او استثماره فيه . كما انه ليس من المعقول أيضا ، اذا لم يقرض قيمته ، ان تستعمل هذه القيمة من القطع الاجنبى لدعم الاحتياطى ، وانما يستعملها حتما قاعدة لاصدار نقود وطنية جديدة . اذن يجب ان يؤدي الفائض ، كما ذكرنا ، الى زيادة الاتفاق العام أي الطلب الفعال . وبما ان بنيان مثل هذه البلدان لا يتمتع بأية درجة من المرونة فان الانتاج لا يستطيع الازدياد لمواجهة زيادة الطلب ، لذا تتحرك الاسعار بالارتفاع . هذا ما حدث فعليا في كثير من البلدان المسبوقه اقتصاديا ، عندما ازدادت قيمة صادراتها بصورة غير اعتيادية ، بتأثير بعض الظروف الخارجية .

الفرض الثانى : وجود تضخم نقدى في الخارج . تتساءل في مثل هذا الفرض هل من الممكن ان ينتقل التضخم من بلد الى آخر ؟ وبتعبير آخر ، اذا اصيب بلد ، لسبب ما ، بمرض التضخم فهل من الممكن ان تنتقل عدواه ، بالعلاقات الخارجية ، الى بلد صحيح ؟ الجواب عن نقطة الاستفهام هذه هو ايجابى .

أشرنا آنفا ، الى ان الاقتصاد العالمى شديد الارتباط ببعضه ببعض . يؤدي هذا الارتباط ، بفضل قنوات معينة ، الى انتقال الاضطرابات الاقتصادية ، وبخاصة التضخم النقدى من بلد الى آخر . نستطيع ، من أجل الدلالة على ذلك ، الرجوع اولا الى السياسة التجارية واهدافها . يجب الا يظن بالنسبة الى هذه الناحية ، كما هو شائع ، ان هذه السياسة تستعمل فقط من أجل تحقيق توازن ميزان المدفوعات أو من أجل تثبيت قيمة النقد الوطنى أو من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية . وانما تستعمل أيضا — ولقد استعملت فعليا من أجل عزل اقتصاد ما عن الاضطرابات الاقتصادية الدولية . وهذا ما لوحظ بكل وضوح ، خلال الازمة العالمية الكبرى

التي أدت الى اختراع القسم الاكبر من أدوات السياسة التجارية • نذكر ثانيا انه يجرى الآن ، في بلدان اوربا الغربية نقاش على مستوى عال من أجل وضع سياسة مشتركة لمكافحة التضخم النقدي • توصل اصحابه الى نتيجة هامة وهى أنه من الصعب جدا التوصل الى هذا الهدف عن طريق تطبيق سياسات فردية في كل بلد على حدة وانما يجب تطبيق سياسة عامة مشتركة في جميع البلدان على حد سواء • لانه اذا توصل بلد ما ، بفضل سياسته الفردية ، الى تثبيت قيمة نقده ، بينما لا يزال جاره يتخبط في مشكلة التضخم فان الاول سيفشل في النهاية ، بسبب شدة ارتباط هذه البلدان بعضها ببعض • يفيد كل هذا ان التضخم ينتقل فعليا من بلد معتل الى آخر صحيح • وبتعبير اشد ، من الصعب في أيامنا الراهنة حصر مرض التضخم في البقعة التى يظهر فيها • هذه الامور العامة تحتاج الى امور خاصة توضح على الوجه التالى :

من أجل تبيان كيفية انتقال جرثومة التضخم من مكان الى مكان ، يجب ان نميز بين وضعين : يتمثل الاول بوجود نظام نقدي دولي أو اتفاق نقدي خاص ويتمثل الثانى بفقدان مثل هذا النظام أو الاتفاق • بالنسبة الى الوضع الاول لا يتسع المجال أمامنا الآن لمناقشته لان ذلك يتطلب منا دراسة نظام المدفوعات الدولية ، لذا سنقصر البحث على الوضع الثانى •

يتوقف الامر في مثل هذا الوضع ، أى انتقال مرض التضخم من بلد الى آخر ، على معامل التبعية وعلى التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية من حيث الضيق والاتساع • فالبلد الذى يكون فيه معامل التبعية مرتفعا والذى تكون تجارته الخارجية محصورة فى منطقة محدودة ، فانه يصاب بمرض التضخم بسهولة ، والنقيض صحيح • نكتفى باخذ مثال متطرف بعض الشيء لاثبات هذا الناحية •

نفرض اولاً انه يوجد بلد مسيطر مثل الولايات المتحدة الامريكية ، وبلد مسيطر عليه ومرتبطة به ارتباطاً قوياً مثل الفيلبين • كما نفرض ثانياً انه حصلت حركة تضخمية فى البلد الاول المسيطر ، تؤدي فيه الى ارتفاع اسعاره الداخلية عن مستوى الاسعار العالمية • الامر الذى يؤدي مباشرة الى زيادة حجم استيراده ،

وزيادة استيراده معناها زيادة طلبه على صادرات البلدان الأخرى ، مع البلد المسيطر عليه والمرتبط به . فإذا نظرنا الآن الى وضع هذا البلد الأخير ورأينا انه قريب من العمالة الكاملة ، فإن زيادة الطلب على صادراته تؤدي حتما الى ارتفاع اسعارها ثم الى ارتفاع مكافآت عناصر الإنتاج العاملة فيها . هذه الحركة الارتقائية في الاسعار وفي مكافآت عناصر الإنتاج لن تبقى منحصرة في اطار صناعات التصدير ، وانما تتعدها منتشرة في جسم الاقتصاد كله . أما اذا كان البلد المسيطر عليه في حال عطالة ، فإن زيادة الطلب على صادراته تؤدي اولا الى زيادة كميتها عن طريق زيادة الإنتاج . ولكن لو استمرت الحركة التضخمية في البلد الاول المسيطر واستمرت زيادة استيراده ، فإن هذه الزيادة التي تفسر بزيادة صادرات البلد المسيطر عليه تؤدي في النهاية الى تحقيق العمالة الكاملة فيه ثم الى ارتفاع اسعاره .

رأينا الآن من خلال هذا التحليل كيف ان التضخم لم يعد مرضا خاصا ، وانما أصبح عاما بفضل العلاقات الاقتصادية الدولية . بيد اننا تكلمنا عنه بصورة عامة ، دون التعرض الى اشكاله ، لذا تجب الآن رؤية الاشكال التي يرتديها في الحياة الواقعية .

(٣) اشكال التضخم النقدي العامة

لو رجعنا الى الواقع الحي ، لرأينا ان التضخم النقدي ظهر على مسرح الحياة الواقعية باشكال مختلفة . تقصر البحث عمدا على دراسة شكلين منها فقط لضيق المجال . نعتمد من أجل تحليل الشكلين ، والتمييز بينهما على ضابط أساسي وهو : سياسة مراقبة الاسعار .

عرفت البشرية ، حسب التسلسل التاريخي ، شكلين من التضخم . نسمي الاول ، التضخم المفتوح أو التضخم الحر أو الطليق . نقصد بذلك ، التضخم الذي يظهر ويسير ويتطور في جو خال من كل سياسة ترمي الى مراقبة الاسعار والحد من ارتفاعها ، مباشرة أو غير مباشرة .

مثالا على ذلك ، كل التضخمات النقدية التي جرت في السابق ، أى قبل القرن العشرين ، والتضخمات التي حصلت خلال الحرب الكونية الاولى ، وفي الفترة التي عقيتها مباشرة • كانت الاسعار فيها ، وبخاصة في التضخم الذي حصل في المانيا عام ١٩٢٢ ترتفع بنسبة هائلة ، حتى ان نسبة ارتفاعها كانت تفوق ، في بعض الاحيان ، نسبة ازدياد الكتلة النقدية • الامر الذي ادى ، في بعض الظروف ، الى زوال قيمة الوحدة النقدية تماما واستبدالها بوحدة جديدة • يعود السبب في ذلك ، الى انه لم يكن يوجد أمام هذه الحركة الارتفاعية في الاسعار أي حاجز قانوني أو آخر ، يحول أو يحد من شدة ارتفاعها • هذا هو الشكل الاول الذي سميناه التضخم الطليق ، أما الثاني فهو التضخم المكبوت أى التضخم الذي يجرى في جو يخضع لسياسة مراقبة الاسعار • نقصد بذلك ، التضخم الذي يخضع لاجراءات قانونية تحول دون ارتفاع الاسعار ، أو تسعى لتثبيتها عند مستوى معين •

يجب قبل ان نبدأ بدراسة هذا الشكل المعروف والسائد الآن، تحديد مفهوم « سياسة مراقبة الاسعار » • لا نقصد في هذه العبارة ، كما يقصد عامة ، السياسة التي ترمى الى التأثير على الاسعار بصورة غير مباشرة ، أى بالتأثير على محددى الاسعار : العرض والطلب • وانما نقصد بهذا المفهوم ، التأثير المباشر على الاسعار فقط ، أى السياسة التي تهدف الى ايقاف حركة ارتفاعها ، عن طريق الاجراءات القانونية الصادرة عن السلطات الشرعية الرسمية • اول ما ظهر هذا الشكل في البلدان الاوروبية ولا يزال سائدا الى أيامنا الراهنة • ازدادت ، خلال الفترة المذكورة ، الكتلة النقدية بنسبة هائلة بسبب نفقات الحرب • ادى هذا الامر مباشرة الى زيادة الانفاق الاستهلاكي • فلو تركت الاسعار هذه حرة ، كما حصل أثناء الحرب العالمية الاولى ، لارتفعت حتما ارتفاعا فاحشا ، من جراء التأثير المزدوج لضغط الطلب المتزايد ولتناقص انتاج السلع الاستهلاكية • ولكن السلطات المسؤولة لجأت الى مراقبة الاسعار ومنعها من الارتفاع • أدت هذه السياسة بالفعل الى نتيجة ايجابية ، حيث حافظت الوحدة النقدية على قيمتها نسبيا ولم تفقدها كليا ، كما حصل اثناء التضخم الالمانى الآنف الذكر •

لو نظرنا ، بعد هذا الايضاح ، الى سياسة مراقبة الاسعار ، التي طبقت في الماضي والتي تطبق حالياً لرأينا انها لم تكن أبدا سياسة مطلقة وانما دائماً تمييزية . تفيد كلمة « تمييزية » ، ان اسعار السلع والخدمات ، على مختلف أنواعها ، لا تخضع لنفس النسبة من المراقبة ، فهناك سلع وخدمات تخضع اسعارها لمراقبة شديدة وأخرى لمراقبة خفيفة وأخرى ربما تبقى حرة طليقة . ينحدر هذا التمييز ، في مراقبة الاسعار ، من بعض الاعتبارات الاجتماعية . مثلاً ، يجب ان تحدد اسعار السلع والخدمات الضرورية ، كالمواد الغذائية ومنازل السكن ، عند مستوى منخفض قدر المستطاع ، ويمكن في المقابل ، ترك شيء من الحرية لاسعار السلع الكمالية . نشير فوراً بصدد هذه النقطة ، كما سنرى ، ان التمييز في مراقبة اسعار مختلف السلع قد يؤدي في النهاية ، بسبب بعض الانعكاسات الاقتصادية ، الى نتيجة تكون غالباً في غير صالح الطبقة الاجتماعية التي اردنا حماية مصلحتها .

لو تساءلنا الآن عن مصير هذه السياسة نستطيع ان نقول : انها ادت فعلياً الى نتيجة ايجابية ولكن في الامد القصير ، أما في الامد الطويل فنرى ان مصيرها الفشل . نلجأ للبرهنة على النقطة الثانية ، الى فرضين .

الفرض الاول : وجود سياسة مطلقة لمراقبة الاسعار . نقصد بذلك ان اسعار كافة السلع والخدمات تخضع لنفس الشدة من المراقبة . يتراءى لنا ، في مثل هذا الوضع ، ان الحاجز الذي تكونه المراقبة المطلقة في وجه ارتفاع الاسعار ، سيطاح به عاجلاً أو آجلاً . لماذا ، لان في فترات التضخم النقدي ، كما نعلم ، يوجد دائماً وابدأ كميات غزيرة من الدخل السائل تجرى وراء السلع والخدمات . ولكن هذه السلع والخدمات توجد بكميات محدودة وباسعار مجمدة ، أى لا تستطيع التحرك بالارتفاع بسبب سياسة المراقبة المطلقة . تبدو لنا هذه النقطة الاخيرة في غاية الاهمية ، لأنه لو كانت الاسعار حرة طليقة لاستطاعت حتماً ، بفضل ارتفاعها ، امتصاص قسم لا بأس به من الدخل السائل ، الامر الذي يؤدي الى تخفيف حدة ضغطه على العرض . ولكن ، كما فرضنا ، الاسعار مجمدة ، اذن يزداد الضغط حدة وتوتراً عبر الزمن مكوناً خطراً هاماً يهدد جهاز المراقبة بكامله . هذا من جهة ومن جهة ثانية نعلم يقين العلم ان الاسواق الرسمية ، في مثل هذه الاوضاع ، لا تشكل

الاسواق الوحيدة ، وانما يوجد الى جانبها أسواق أخرى نسميها خطأ « سوداء » ولقد كان من الاخرى بنا ان نسميها « بيضاء » لانها هي التي تمثل فعليا وتعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي . يؤدي تعدد الاسواق ، رسمية وسوداء ، الى تعدد الاسعار بالنسبة الى السلعة الواحدة . يكون البون في كثير من الاحيان بين اسعار السوقين ، الرسمية والسوداء ، كبيرا للغاية . يفيد هذا ، اننا نجد انفسنا ، بالنسبة للسلعة الواحدة أمام سعرين : الاول منخفض وهو سعر السوق الرسمية ، ولكن مع الاسف لا نستطيع أن نحصل منها الا على كميات محدودة بسبب التقنين ، والثاني مرتفع وهو سعر السوق السوداء . نشير هنا الى ان هذا السعر الاخير ، ربما لا يبلغ هذه الدرجة من الارتفاع لو تركت الاسعار طليقة من البداية . ولكن يبدو لنا أمام هذين السعريين المتباينين ، ان سعر السوق السوداء هو السعر الحقيقي ، لانه يعكس فعليا الوضع الاقتصادي الحقيقي أى وضع العرض والطلب الكليين . لذا تضطر السلطات المسؤولة ، تجاه هذا الوضع المختل ، كما جرى مرارا عديدة في فرنسا ، الى تحرير الاسعار في السوق الرسمية أى الى فك الرقابة عنها آتيا ، حتى تلحق بمستوى اسعار السوق السوداء . هذا يعنى اذا لاسعار في النهاية تصل حتما الى تحطيم الحاجز الذى تقيمه في وجهها سياسة المراقبة والى الارتفاع . يكون ارتفاعها هذا ، اعنف مما لو كانت حرة منذ البداية ، بسبب عملية الكبت التى لاقتها في الماضى . بيد ان هذه الحالة التى ناقشناها هي حالة فرضية ، لان في الواقع ، كما رأينا ، لا تطبق سياسة المراقبة بنفس الشدة نسبة الى كافة السلع والخدمات .

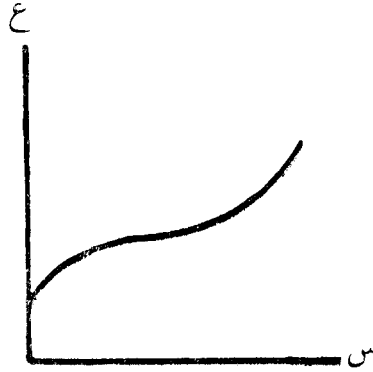
الفرض الثانى : وجود سياسة تمييزية لمراقبة الاسعار . يحدث ، في مثل هذا الفرض ، تفاوت كبير بين اسعار السلع والخدمات بسبب سياسة التمييز المطبقة ، تبقى اسعار السلع والخدمات التى تخضع لمراقبة شديدة في مستوى منخفض ، بينما ترتفع اسعار السلع والخدمات التى تخضع لمراقبة مرنة خفيفة . نشير بصدد هذه النقطة الاخيرة ، الى أن مثل هذا التفاوت ، بين مختلف أسعار السلع والخدمات ، يمكن ان يحدث أثناء التضخم الطليق ، بسبب عدم تساوى درجة مرونة عرضها وطلبها . يقرن هذا التفاوت بتفاوت مماثل في دخل مختلف المنتجين . يلحق هذا

التفاوت الأخير ضررا بمصلحة الطبقة الاجتماعية التي اردنا حماية مصلحتها منذ البداية . يعود السبب الى ان هذا التفاوت يؤدي الى توزيع جد سيء للاستثمار . وبتعبير اوضح ، لا يعود الاستثمار مغريا على الاطلاق في القطاعات التي تخضع الاسعار فيها لمراقبة شديدة ، بينما يتوجه بغزارة الى القطاعات التي تتمتع اسعارها بشيء من الحرية ، أو الى القطاعات التي لا تكون الاسعار فيها خاضعة لاية مراقبة . يؤدي هذا التوزيع الجديد في الاستثمار الى تفاوت كبير بين قدرة كافة القطاعات الانتاجية ، حيث تبقى كمية الانتاج تقريبا في حالة ركود نسبي في القطاعات التي تخضع لمراقبة شديدة ، أى في النشاطات التي تعمل في انتاج المواد الغذائية والخدمات الاساسية ، الامر الذي يؤدي فيها الى زيادة الاختلال عمقا بين العرض والطلب . أما في القطاعات التي تخضع لمراقبة خفيفة ، أو هي حرة ، فيزداد الانتاج فيها بسرعة ، بسبب زيادة الاستثمار المتولدة من زيادة الارباح ، مع العلم ان هذه النشاطات مختصة بانتاج السلع الكمالية . الخلاصة ، نرى كيف يؤدي التضخم المكبوت الى توزيع الاستثمار توزيعا سيئا بين مختلف النشاطات الانتاجية ، حيث يذهب القسم الاكبر منه الى النشاطات غيرا لاساسية ، وما تبقى منه الى النشاطات الاساسية . من السهل جدا سرد الكثير من الادلة الواقعية التي تثبت صحة هذا التحليل . أولا ركود صناعة بناء منازل السكن في فرنسا ، منذ عام ١٩٤٠ ، بسبب سياسة تجميد اجرها التي طبقت في منتهى الفعالية والشدة . كذلك الركود النسبي الذي أصاب كافة صناعات المواد الغذائية في بلدان أوروبا الغربية ، خلال الحرب الثانية وفي السنوات التي أعقبتها ، بسبب سياسة التقنين . نستطيع كذلك رؤية هذه الظاهرة بكل وضوح ، عندما نقارن ، في كثير من البلدان ، بين الازدهار المنقطع النظير الذي عرفته صناعات المنازل الفخمة والفنادق الراقية والملاهي والاماكن المختصة بتعاطي الميسر والمجون ، وبين فقر المستشفيات والمدارس . هذه الناحية الاولى ، أما الثانية ، فنرى ان هذا التفاوت بين الاسعار والدخل يثابر على دفع عجلة الحركة التضخمية الى الاعلى بالرغم من زوال بعض أسباب التضخم الحقيقية ، مثل اصدار كميات من النقود الجديدة . يعود السبب ، الى ان الارباح غير العادية التي تجنى من النشاطات الحرة أو من النشاطات التي تخضع لمراقبة خفيفة ، تذهب

عادة الى السوق السوداء لشراء السلع ذات الاسعار المحددة الامر الذي يحدث ضغطا شديدا على اسعارها يدفعها الى الارتفاع • تضطر السلطات المسؤولة ، أمام هذا الوضع ، الى اعادة النظر في جهاز المراقبة ، أى تلجأ الى تحرير اسعار السلع الاساسية المراقبة حتى تلحق تقريبا باسعار السوق السوداء • ولكن السماح لاسعار هذه السلع بالارتفاع يجب ان يقرن حتما بارتفاع معدل الاجور ، وان لم يكن بالنسبة نفسها • يؤدي ارتفاع الاسعار هذا وارتفاع معدل الاجور المتولد منه ، اذا استمر مدة ما ، الى ادخال الحركة التضخمية في الحلقة الحلزونية التى تتمثل بالسباق بين الاسعار والاجور •

نخلص من كل هذا الى نتيجة هامة بالنسبة الى التضخم المكبوت وهى ان الحركة التضخمية لم تعد تسير ، عبر الزمن ، حسب خط متواصل في الارتفاع ، كما هو شأنها في التضخم المفتوح ، وانما حسب خط بشكل درجات السلم • يعنى هذا ، ان الحركة الارتفاعية ، في التضخم المكبوت ، تمر في فترات استقرار ، فترات ركود ، تتبعها فترات ارتفاع حادة عمودية •

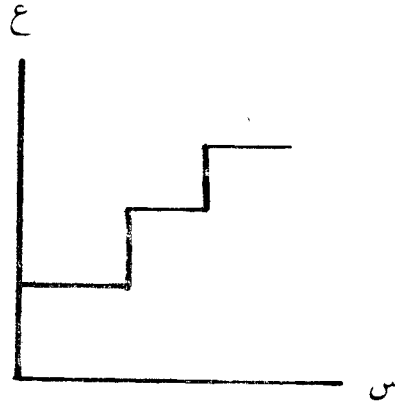
شكل الحركة الارتفاعية في التضخم الطليق



المحور ع يمثل درجة الارتفاع

والمحور س يمثل الزمن

شكل الحركة الارتفاعية في التضخم المكبوت



المحور ع يمثل درجة الارتفاع

والمحور س يمثل الزمن

هذا تحليل موجز لبعض اشكال التضخم • بيد ان خطورة هذا المرض العضال لا تأتي من اختلاف اشكاله أو مصادره ، وانما من حدته او سرعته • اذا ما هي العناصر التي تحدد سرعة التضخم النقدي ؟

(٤) سرعة التضخم النقدي

بما اننا سلمنا بان التضخم هو عبارة عن حركة تسير عبر الزمن ، لذلك يجب علينا اذن تعيين العناصر المحددة لسرعة هذه الحركة • ترتدى هذه الناحية أهمية قصوى لان — كما أشرنا آنفا — خطورة التضخم مرتبطة بصورة مباشرة بشدة سرعته • كلما ازدادت هذه السرعة ، أى سرعة الحركة الارتفاعية في الاسعار ، كلما ازداد الخطر ، وكلما كانت السرعة بطيئة كلما كان الخطر أقل • تميز النظرية الحديثة، استنادا الى هذه الظاهرة ، بين نوعين من التضخم : يسمى الاول « التضخم الجامح أو العداء » (Inflation Galopante) ويتصف بسرعة قوية في ارتفاع الاسعار ، بينما يسمى الثانى « التضخم الزاحف » (Inflation Rampante) ويتصف على النقيض ، بسرعة خفيفة في ارتفاع الاسعار •

قبل ان نبدأ الآن بدراسة العناصر المحددة لسرعة التضخم ، نرى من المناسب الإشارة الى ملحوظتين هامتين • أولاً ، لكى تتولد سرعة التضخم وتأخذ مجراها الارتفاعى ، يجب أن يكون الانتاج غير قادر على الازدياد ، أى يجب أن يكون الوضع قريباً من حالة العمالة الكاملة • اذا لم يتوفر هذا الشرط لا يمكن لسرعة التضخم ان تظهر ، لان الزيادة التى تظهر فى تيار الطلب يقابلها عندئذ زيادة فى الانتاج ، الامر الذى يؤدي مباشرة الى انقطاع الحركة الارتفاعية فى الاسعار • ثانياً ، يجب الا يظن ان سرعة التضخم تحدد من قبل زيادة اصدار النقود او من غزارة الائتمان ، لان الزيادة فى كمية النقود المصدرة والتوسع فى منح الائتمان ما هما فى الحقيقة الا نتيجة لارتفاع الاسعار • يجب الا ننسى بصدد هذا ، كما حصل فعلياً ، ان التضخم فى مراحله الحادة يفتقر دائماً الى ادوات نقدية ، أى ان الاسعار ترتفع بسرعة هائلة لا تعود الادوات النقدية كافية لتسديد الصفقات • والدليل على ذلك ظهور ادوات خاصة — فى مثل هذه المراحل المشار اليها — تستعمل كقند مثل «البونات» •

لنتساءل الآن ، بعد ابداء هاتين الملحوظتين ، باي شيء تتعلق سرعة التضخم التى تفسر غالباً بزيادة سرعة تيار الطلب ؟ تجيب النظرية الحديثة بان السرعة تحدد من قبل السلوك النفسانى للافراد وللفرق الاجتماعية على مختلف اشكالها • ومعنى السلوك النفسانى : الفكرة التى تتكون فى رؤوس الافراد والفرق الاجتماعية عن سير الاسعار فى المستقبل وبتعبير آخر ، بايحاء المستقبل •

يعود أصل هذه الفكرة الى ما قبل الحرب العالمية الاولى ، اذ درس الاقتصادى الفرنسى (افتاليون Aflation) النظرية النقدية التى وضع اسسها الاقتصادى النمساوي (فون فيزر Von Weiser) ($d = m$ ، $d = \text{الدخل}$ ، $m = \text{مستوى الاسعار}$ ، $k = \text{كمية الانتاج}$) فرآها ناقصة ، وبالتالي عاجزة عن تفسير الواقع • لان قيمة الوحدة النقدية ، لا تحدد فقط من قبل عنصر واحد وهو مقدار الدخل ، كما تريد نظرية (فيزر) ، واما يوجد عنصر آخر يدخل فى ذلك وهو : ايحاء المستقبل ، توصل (افتاليون) الى هذه النتيجة الهامة من خلال مراقبة للواقع الحى ، حيث لاحظ ، اثناء التضخم الجامح الذى حصل فى المانيا فى فترة

ما بين ١٩٢٢ - ١٩٢٣ م ، ان الاسعار كانت ترتفع ، لا من يوم الى يوم بل من ساعة الى ساعة، فكانت أسعار الوجبة ترتفع خلال الطعام . طبعاً لا يمكن ان يفسر هذا الارتفاع في الاسعار ، وبخاصة في مثل هذه الفترة القصيرة ، بارتفاع الدخل، كما تريد نظرية (فيزر) . لانه ليس من المعقول اطلاقاً ، ان يرتفع الدخل من ساعة الى ساعة . اذن يجب التفتيش عن سبب الارتفاع هذا في جهة اخرى . وبالفعل لقد توصل الكاتب الفرنسي الى ايجاد هذا السبب . اذ رأى ، ان قيمة الوحدة النقدية لا تحدد فقط من قبل مقدار الدخل ، وانما من قبل الفكرة التي ترسخ أيضاً في رؤوس الافراد ، صواباً أو خطأ ، عن سير وتطور هذه القيمة في المستقبل . اذا توقع الافراد المستهلكون والمنتجون ان الاسعار ستسير في اتجاه انخفاض ، فان الاوائل يتمسكون بنقودهم مؤجلين طلبهم الى الغد لان قيمة الوحدة النقدية التي يملكونها اليوم سترتفع غداً ، أما الآخرون ، أى التجار وأرباب المشاريع ، فيسلكون مسلكاً مناقضاً أى انهم يسارعون الى التخلص من سلعتهم ومنتجاتهم خوفاً من انخفاض اسعارها في المستقبل . واذا توقع هؤلاء الآن ان الاسعار ستسير في اتجاه ارتفاع ، وهذا ما حدث في المانيا في الفترة المشار اليها ، فان المستهلكين يتسابقون للتخلص من نقودهم بتحويلها الى اشياء عينية أو الى ذهب أو الى قطع أجنبي الامر الذى يؤدي الى زيادة سرعة تداولها ، أما التجار والمنتجون فيسلكون المسلك المناقض أيضاً أي انهم يخففون من مقدار عرضهم في الحاضر لانهم يأملون بيعه بسعر أعلى في المستقبل هذا الانتقال الزمنى المتناقض في العرض والطلب ، هو الذى يعطى الحركة التضخمية الحدة والتوتر .

وقد وجه الى نظرية الاقتصادي الفرنسي هذه بعض النقد، كما ادخل عليها الكثير من الاصلاح ، بيد ان فكرتها الرئيسية أي تفسير سرعة التضخم بالنواحي السيكولوجية لا تزال صحيحة ومعترفاً بها الى الآن .

أول من شرع في الاصلاح هو الاقتصادي الشهير (هيكس Hicks) حيث لجأ الى استعمال مفهوم « مرونة الايحاء » ابتغاء قياسها . لا نرى حاجة الى الاسهاب في عرض هذه النظرية لانها معلومة لدى الجميع ، لذا سنكتفى باعطاء فكرة موجزة عنها من أجل تسلسل الموضوع .

يرى الكاتب ان سرعة التضخم ليست متوقعة على الايحاء بذاته ، وانما على مرونته . فاذا نظرنا الى درجة هذه المرونة ، نرى انها يمكن ان تكون أقل من الصفر أو مساوية له ، أو أكثر من الصفر ولكن أقل من الواحد الصحيح ، مساوية للواحد الصحيح أو أكثر منه . فمن البديهي اذن ان سرعة ارتفاع الاسعار واتجاهها يختلفان من وضع الى وضع حسب درجة مرونة الايحاء . تكون مرونة الايحاء أقل من الصفر عندما تتوقع ان حركة ارتفاع الاسعار الراهنة ستسير في اتجاه منعكس ، أى انها ستميل نحو الانخفاض . وتكون المرونة مساوية للصفر ، عندما نكون أمام حركة ارتفاعية في الاسعار ونظن ان هذه الحركة بلغت حدها الاعلى ، أى ان ارتفاعها لا يتجاوز هذا الحد . وتكون المرونة هذه مساوية للواحد الصحيح ، عندما تتوقع ان الحركة الارتفاعية الحاضرة ستستمر ولكن بالسرعة نفسها دون زيادة أو نقصان . وتكون مرونة الايحاء أخيرا أكبر من الواحد الصحيح ، عندما نكون أمام حركة ارتفاعية ونعتقد بانها ستستمر في سيرها بسرعة مضطردة الزيادة . يبدو لنا ان هذه النظرية هى ادق من نظرية الكاتب الفرنسي ، لانها لم تكتف بذكر الايحاء بل انها حاولت قياسه .

لم تتوقف هذه النظرية عند هذا الحد ، بل ثابرت سيرها التقدمى على ايدى كثير من الاقتصاديين ، الذين ادخلوا عليها اصلاحات هامة . يلاحظ في نظرية الكاتب الفرنسى (افتاليون) ان طريقة التحليل التى استعملت هى الطريقة الجزئية ، أى انه حاول شرح سرعة التضخم العامة استنادا الى سلوك الفرد . أما الآن فلقد تغيرت هذه الطريقة وأصبحت كلية ، تعتمد على سلوك الفرق الاجتماعية في تفسير الظاهرة نفسها . من أجل دراسة هذه الناحية نكتفى فقط بتلخيص النظرية التى وضعها الكاتب الأمريكى (هولزمان Holzman) مع العلم انه توجد نظريات أخرى هامة في هذا المضمار .

يبدأ الكاتب أولا بتقسيم المجتمع أي بتحديد الفرق الاجتماعية ، حيث يرى ثلاث فرق مختلفة : تتألف الفرقة الاولى من العمال والموظفين في القطاعين الخاص والعام ، أما الثانية فتتألف من أصحاب الارباح ، أى من رباب المشروعات والمساهمين ، وتتكون الثالثة والأخيرة من ذوي الدخل الثابت وهم حملة

السندات وملاك العقارات والابنية المؤجرة • نشير فورا الى ان الكاتب لا يعلق أية أهمية على سلوك الفرقة الثالثة ، في تطور الحركة التضخمية ، لاسباب عدة لا مجال لذكرها • ولكن في المقابل يولى جل اهتمامه نحو الفرقتين الاوليين •

يرى الكاتب الآن ان سرعة الحركة التضخمية تتوقف على السلوك السيكولوجي للفرق المعنية • اذا نظرنا الى هذا السلوك نرى انه يختلف من وضع الى وضع ومن مرحلة تضخمية الى أخرى • بيد ان هذا الاختلاف لم يمنع الكاتب من تقديم نموذجين فقط من أجل دراسة هذه الناحية •

يعتمد النموذج الاول على ثلاثة أنواع من المعاملات : يمثل الاول (A) نسبة الاجور من التكاليف الكلية ، ويمثل الثاني (N) طاقة فريق العمال في زيادة معدل الاجور بنسبة تساوى نسبة ارتفاع الاسعار ، أما المعامل الثالث والآخر (Y) فيمثل قبول ارباب المشروعات ادماج زيادة الاجر في اسعار البيع •

يؤكد (هولزمان) أن المعامل الأول (A) هو دائما أقل من الواحد الصحيح • هذا شيء بديهي ، اذ لا يمكن للاجور ان تكون التكاليف الانتاجية بكاملها وانما هي دائما جزء منها تختلف أهميته من صناعة الى أخرى • أما المعامل الثاني (N) والثالث (Y) يمكن أن يكونا أقل من الواحد الصحيح أو مساويين له أو أكبر منه (الفرض الاخير ، أكبر من الواحد الصحيح ، غير محتمل الحصول) •

تتوقف سرعة الحركة التضخمية ، بعد هذا الايضاح ، على قيمة هذه المعاملات وأهميتها • اذا كان المعامل الاول (A) والثاني (N) ضعيفين — أى نسبة الاجور الى التكاليف الكلية قليلة وطاقة فرقة العمال في زيادة معدل الاجور شبه معدومة — فان الحركة التضخمية لا تشتد عنفا بل تدخل في مرحلة استقرار • أما اذا فرضنا النقيض أى المعامل الاول (A) كبير والثاني (N) أكبر من الواحد الصحيح — يفيد هذا ان الاجور تكون نسبة كبيرة من التكاليف الكلية وطاقة فريق العمال في زيادة معدل أجورهم مرتفعة — فان الحركة التضخمية تزداد حدة وتدخل مرحلة الانفجار •

بيد ان هذا الاحتمال مستبعد الحدوث ، لان طاقة العمال الهجومية قلما تسمح لها بالحصول على زيادة في معدل الاجور تساوى زيادة ارتفاع الاسعار . نستنتج أن هذا النموذج ، مهما تغيرت الظروف ، لا يمكن ان يشكل خطرا يهدد قيمة الوحدة النقدية . ولكن الشأن ليس كذلك في النموذج الثانى . يفرض الكاتب ان سلوك فريق العمال يبقى على وضعه الاول أى السعى الى المحافظة على معدل الاجور الحقيقى فى الحركة التضخمية . أما ما يتغير فهو سلوك ارباب المشروعات اذ يصبح أكثر طموحا . كان هذا الفريق فى النموذج الاول يقبل دمج زيادة الاجور فى اسعار المبيع ويكتفى بالمحافظة على مستوى ارباحه الاسمية . أما الآن فانه يعمل على زيادة نسبة ارباحه بنسبة زيادة الاسعار نفسها ، لانه كما ذكرنا ، أصبح أكثر طموحا . لهذا يحل مكان المعامل (Y) — الذى كان يمثل فى النموذج الاول قبول ارباب المشاريع دمج زيادة الاجور فى أسعار المبيع دون السعى الى زيادة معدل ارباحهم — المعامل (B) الذى يرمز الى طاقة فريق ارباب المشاريع فى الحصول على زيادة فى ارباحهم تساوى زيادة ارتفاع الاسعار . يذكر الكاتب بصدد هذا المعامل الجديد ، انه يمكن ان يكون أقل من الواحد الصحيح أو مساويا له أو اكثر منه .

اذا فرضنا الآن ان كلا من الفريقين — عمال أو ارباب مشاريع — يعمل على زيادة دخله بنسبة تساوي نسبة ارتفاع الاسعار — فان الحركة التضخمية تدخل فى مرحلة تكاثفية ترتقى الى الاعلى مهددة فى النهاية قيمة الوحدة النقدية . يفيد هذا انه يصبح من العسير جدا تحقيق التوازن . ولو فرضنا جدلا انه يمكن ان يتحقق ، فانه يتحقق عند مستوى للاسعار أعلى بكثير من المستوى الذى كان سائدا من قبل . أما اذا فرضنا الآن ان كلا من المعاملين (N) و (B) هما أكبر من الواحد الصحيح — أى ان فريق العمال وفريق ارباب المشاريع يملكان طاقة هامة من اجل رفع دخلهما — فان الحركة التضخمية تدخل فى مرحلة انفجارية ، تؤدي حتما الى زوال قيمة الوحدة النقدية من عالم الوجود . هذا ما حدث فعليا فى المانيا فى فترة

ما بين ١٩٢٢ - ١٩٢٣ • نرى أنفسنا ، بالنسبة الى دراسة (هولزمان) ، أمام شكلين من الحلقة الحلزونية التضخمية ، تتمثل الاولى بالسباق بين الاسعار والاجور والثانية بين الاسعار والارباح • يفيد هذا ان سرعة ارتفاع الاسعار تتوقف فقط على سلوك كل من فريق العمال وأرباب المشاريع ، أما الفريق الثالث - ذو الدخل المحدود - فهو الضحية في كل الاحوال •

بالرغم من أهمية هذه النظريات والفوائد التي قدمتها لنا في شرح سرعة التضخم وتوتره يمكن ان نبدي حولها بعض الملاحظات •

يتراءى لنا ان نموذج (هولزمان) صحيح ولكن فقط في وضع اقتصادي يخيم عليه نظام الحرية الاقتصادية • أما في وضعنا الراهن الذي يعرف التضخم المكبوت الخاضع لنظام مراقبة الاسعار ، فان هذا النموذج يصبح خاطئا شيئا ما •

ومن جهة ثانية ، يبدو لنا ، بالنسبة الى نظرية (هولزمان) انها اعتمدت على طريقة التحليل الكلي وتركت جانبا طريقة التحليل الجزئي • لذا لم تستطع هذه النظرية ان تبين : لماذا يوجد تفاوت في ارتفاع اسعار مختلف السلع وفي دخل مختلف الطبقات •

وأخيرا لقد اضاف أحد الاقتصاديين الفرنسيين ملحوظة هامة حول مرونة ايجاء المستقبل ، اذ يرى انه ليس من المعقول ولا من الواقعي بشيء ، ان نفرض بأن مرونة الايجاء ، خلال فترة تضخمية ، هي متساوية وتسير في الاتجاه نفسه • لأنه لو كانت مرونة الايجاء لدى الافراد كافة أكبر من الواحد الصحيح فان الطلب الكلي عندئذ يبلغ اللانهاية ، وينعدم العرض في المقابل • الامر الذي يؤدي الى احداث اختلال مطلق بين الطلب والعرض الكليين ، أى الى احداث حركة عمودية في ارتفاع الاسعار والى زوال قيمة الوحدة النقدية • توصلنا هذه الملحوظة الى ان مرونة الايجاء ، خلال الفترة التضخمية ، ليست متساوية ولا تسير بكاملها في الاتجاه نفسه ، كأن يتوقع بعض الافراد ارتفاعا في الاسعار والبعض الآخر انخفاضاً فيها •

الخاتمة :

تعرض علوم الانسان بما فيها علم الاقتصاد طبعا — منذ ولادتها الى الآن — صعوبات جمة شائكة في وضع مختلف نظرياتها • ذلك ان النظرية ، في هذا المضمار يجب ان تنبثق اسسها العامة من الواقع الحى والا أصبحت مجردة • اذ ان النظرية في الحقيقة ، ما هى الا تبسيط للواقع المعقد قصد فهمه وتحليله ، لكى تتوصل الى اصلاحه فيما بعد • والنظرية هى اداة عقلية أيضا ، تستمد اسها من الواقع وتستعمل لانهارة السبيل أمامنا في الحياة العملية • بيد ان الواقع — ومن هنا تأتى الصعوبات في تشييد مثل هذه النظريات — هو في تغير مستمر عبر الزمان والمكان • فواقع البارحة ليس واقع اليوم ، ولن يكون واقع الغد • هذا من جهة ومن جهة أخرى الواقع في مكان ما ، ليس الواقع نفسه في مكان آخر • الاستنتاج يقدم نفسه بنفسه ، فالنظرية التى نريدها ان تنير الواقع يجب عليها أيضا ان تكون في تطور مستمر عبر الزمان والمكان على حد سواء • يفيد هذا ، ان عصر النظرية العامة والازلية — كما يريدها التقليديون — قد انطوى وأصبحنا في عصر النظرية النسبية في الزمان والمكان •

ينطبق هذا القول ، بلا ريب ، على نظرية التضخم النقدي التى قمنا بدراستها • بالرغم من اننا قصرنا التحليل فيها عمدا على الخطوط الرئيسية العامة مثل : اسباب التضخم واشكاله وسرعته ، فانها لا تزال نسبية • اذ انها ربما تنطبق على البلدان المتقدمة ذات البنيان المندمج ، ولكنها في المقابل تفقد الكثير من قيمتها التطبيقية لو نقلناها الى اقتصاد مسبوق ، بسبب نقاط الاختلاف الناتجة بين الوضعين • ألحت النظرية على ظاهرة التضخم بالتكاليف ، على اساس ان تكاليف الانتاج ، وبخاصة الاجور ، تلعب الدور الرئيسي في دفع الاسعار الى الاعلى • ولكننا لا نرى ان هذه الظاهرة تلعب الدور نفسه في البلدان المسبوقة ، بل على النقيض ، نعتقد بان زيادة الطلب المقرونة بعدم كفاية الانتاج هى التى تدفع عجلة التضخم الى الامام • اضافة الى ذلك رأت النظرية ان سرعة التضخم تتولد من سلوك الفرق الاجتماعية —

نقابات عمال وأرباب المشروعات — هذا صحيح في البلدان المتقدمة ، ولكن في البلدان المسبوقه نقابات العمال لا تزال في المهد ، لذا يبدو لنا ان تأثيرها في تحديد سرعة الحركة التضخمية ضعيف الدرجة • بيد ان هذه الاختلافات لا تمنع من ان الذي يريد دراسة التضخم النقدي في اقتصاد مسبق ، يستطيع الاستئناس بهذه الخطوط العامة •

